Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الواقع أنى إذا رجعت إلى نصوصه فى الاجابات والروض لا أجد مايسعفنى فى تحديد زمن كل منهما، وقد طلبت هذه الغاية من تاريخ أبى إسحق بن قُرقول، فلم أجد فيه بعد الحديث عن علمه ـ أكثر من أنه توفى بفاس فى السادس من شوال سنة ٥٦٩ (١) وهى السنة التى أملى فيها السهيلى الروض الأنف، من المحرم إلى جمادى الأولى، ومن ثمَّ لا يمكن القطع بالزمن الذى أمليت فيه هذه الاجابات، ويغلب على الظن أنه كان ذلك قبل تصنيفه الروض، فالرجل قد توفى بفاس، ولعله غادر الأندلس قبل ذلك بوقت طويل، أما الشىء المؤكد فهو أن أماليه على أبى إسحق كانت بالأندلس، فالسهيلى لم يبرح الجزيرة إلى المغرب إلا فى نحو سنة ٥٧٩هـ.

موضوعات الأمالى:

ينبغى أن أقدِّم تعريفا مُوجَزاً بالبحث الذى تقوم عليه كلُّ مسألة من مسائله المفردة فيه، ثم تعريفا بالموضوعات التى سأله عنها أبو إسحق بن قُرقول تمهيداً لتبين الصلة بينها وبين كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» حيث إنهما يشتركان فى غرض واحد:

١ ـ مسألة مالا ينصرف من الأسماء:

بدأ السهيلى هذه المسألة بنقد توجيه النحاة لما مُنع الصرف من الأسماء فبيّن أن تعليلهم فيه يقوم على الفساد والمناقضة، وأن المضارعة التى زعموها بين هذه الأسماء وبين الفعل تقوم على التحكُّم، فليس فى هذه الاسماء ثقل حسِّى أو عقلى، وأن غيرها من الأسماء المصروفة أثقل على اللسان والسمع والقلب، وكانت أولى بمنع الصرف أما المانع الذى ارتضاه السهيلى فهو استغناء هذه الاسماء عن التنوين الذى هو علامة للانفصال. ومضى السهيلى من هذا الأصل يُعَلِّل لما مُنع الصَّرف، ويَوجِّهُ ذهاب الخفض فيه ما امتنع دخوله على الضمير المتصل من

(١) الوفيات ١/ ٤٦.